

# تعزير النموذج الاقتصادي للمقاولة الصحفية وتشجيعها على الاستثمار سواء على المستوى الوطني أو الدولي

عبدالحق خرباش.. حقيقة نيوز. نت / 07.01.2025  
كاتب إعلامي مدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET



أعلن وزير الشباب والثقافة والتواصل، محمد مهدي بنسعيد، اليوم الثلاثاء بمجلس النواب، أن الدعم الحكومي الاستثنائي الموجه لقطاع الصحافة والنشر سينتهي في شهر مارس المقبل، بعد تفعيل المرسوم الجديد المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع.

وأبرز السيد بنسعيد، خلال اجتماع لجنة التعليم والثقافة والاتصال خصص لمناقشة مجموعة من القضايا المرتبطة بقطاع الإعلام ومنها "المعايير المعتمدة في تخصيص الدعم للصحافة"، أن هذا الدعم يروم تعزير النموذج الاقتصادي للمقاولة الصحفية وتشجيعها على الاستثمار سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للصحافيين والعاملين في القطاع.

وبعدما تطرق إلى مضامين المرسوم الجديد المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، شدد الوزير على أن وضع شرط تشغيل أربعة صحافيين مهنيين بالنسبة للمطبوع الدوري الجهوي اليومي من أجل

الاستفادة من الدعم العمومي يهدف إلى رفع عدد الصحافيين العاملين بالقطاع، داعياً إلى خلق أقطاب جهوية للمقاومات الإعلامية بهدف تعزيز حضورها وتقويتها على المستوى الجهوي وتعزيز الصحافة المتخصصة. وبخصوص آليات تنفيذ الدعم العمومي، أوضح السيد بنسعيد أنه سيتم توقيع عقد- برنامج في هذا الشأن، مؤكداً أن "الهدف من الدعم هو الحفاظ على مناصب الشغل في المقاومات الصحفية وليس العكس".

وخلال تقديمه للمعطيات الرقمية المتعلقة بالدعم الاستثنائي للصحافة، أوضح السيد بنسعيد أن الدعم الموجه للمقاومات الصحفية بلغ خلال سنة 2024 حوالي 325 مليون درهم، خُصص لتحمل كتلة الأجور وأداء واجبات الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي والضريبة على الدخل، مشيراً إلى أن هذا الدعم انطلق سنة 2020 بسبب تأثير جائحة "كوفيد" على المقاومات، حيث بلغ آنذاك حوالي 164 مليون درهم، "ووجه لدعم المقاومات الصحفية التي تشتغل في إطار القانون وتصرح بصحفيها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

وفيما يخص الدعم الجرافي لقطاع الصحافة والنشر، أوضح الوزير أنه بلغ 35 مليون درهم سنة 2024، بالإضافة إلى دعم موجه للمنابر الإعلامية التابعة للأحزاب السياسية والذي بلغ مليوناً و400 ألف درهم.

وبالنسبة للطباعة والتوزيع، أفاد الوزير بأنه تم تخصيص مبلغ 9 ملايين درهم للطبع و30 مليون درهم للنشر سنة 2023، في حين تم تخصيص 9 ملايين درهم للطباعة خلال سنة 2024، بينما لم يستفد قطاع التوزيع من أي دعم، وذلك بسبب النقاش حول النموذج الاقتصادي المرتبط بطبيعة هذه المقاومات.

وقد تم التطرق خلال هذا الاجتماع، أيضاً، إلى وضعية الاعلام السمعي البصري، حيث تم الوقوف بشكل خاص على الأشواط التي قطعها إحداث قطب سمعي بصري عمومي موحد "هولدينغ"، وكذا تدبير الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري العمومي للإنتاج الخارجي والمشارك للبرامج والأفلام التلفزيونية.

